الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤٤
المعقودة يوم الخميس
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والاربعين

الرئيس : السيد فونتين - أورتيس (كوبا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (تابع)

البند ١١٨ من جدول الاعمال : النظام الموحّد للامم المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (تابع)

البند ١١٩ من جدول الاعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة : تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة (تابع)

البند ١١٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (تابع)

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/41/SR.44
15 December 1986
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

86-57849 ٢٢٩٩ش

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

البند ١١٧ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (تابع) (A/C.5/41/L.21 و L.22)

١ - الرئيس : قال إنه تم الاتفاق بشأن مشاريع القرارات ألف وباء ودال من الوثيقة A/C.5/41/L.21 بعد إجراء مشاورات طويلة ، وصعبة أحيانا . واستدرك قائلا إنه نظرا لاستمرار المفاوضات فيما يتعلق بمشروع القرار جيم فإنه يقترح أن يؤجّل البت في مجموعة مشاريع القرارات باكملها إلى حين استكمال هذه المفاوضات . وقال إنه يقترح أيضا أن يؤجل كذلك البت في مشاريع المقررات الواردة في الوثيقة A/C.5/41/L.22 التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاق عام . وأضاف قائلا إنه في حالة عدم وجود أية اعتراضات على ذلك ، سيعتبر أن اللجنة تؤيد اقتراحاته .

٢ - وقد تقرر ذلك .

٣ - السيد موراي (المملكة المتحدة) : قال إن وفده قد فهم خلال المفاوضات غير الرسمية أن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.5/41/L.22 سيصبح أحد مقررات اللجنة الخامسة ، لا الجمعية العامة .

٤ - الرئيس : قال إنه من المعتاد أن تعتمد الجمعية العامة مشاريع المقررات . على أنه سيتشاور مع الأمانة العامة والوفود المعنية من أجل الحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع .

٥ - السيد موراي (المملكة المتحدة) : قال إنه يذكر أن اللجنة الخامسة اتخذت بالفعل مقررات باسمها في الماضي . وإن وفده يرى ، علاوة على ذلك ، أنه ينبغي عدم تغيير المقررات التي اتخذت في مفاوضات غير رسمية ما لم يُستشر أولئك الذين اشتركوا في اتخاذ المقرر الأصلي .

٦ - السيد ديوك (أمين اللجنة) : قال إن اللجان الرئيسية للجمعية العامة في وسعها أن تعتمد مقررات ذات صلة بسير أعمالها ، لا مقررات بشأن مسائل موضوعية . وإنه ينبغي أن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر قيد البحث .

البند ١١٨ من جدول الاعمال : النظام الموحّد للامم المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (تابع)(A/41/30 ؛ A/C.5/41/L.14)

البند ١١٩ من جدول الاعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة : تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة (تابع) (A/41/9 ؛ A/C.5/41/L.15)

٧ - الرئيس : قال إنه تم التوصل إلى اتفاق عام بشأن مشروعي القرارين A/C.5/41/L.14 و L.15 ، وإنه إذا لم تكن هناك أية اعتراضات ، سيعتبر أن اللجنة تود أن تعتمد مشروعي القرارين دون تصويت .

٨ - وقد تقرر ذلك .

٩ - السيد غريفز (استراليا) : قال إن استراليا انضمت إلى اتفاق الآراء دون أي تحفظ ، كما انضمت إلى مؤيدي القرار المتعلق بالنظام الموحّد للامم المتحدة مع شعور بالارتياح . ذلك أن اللجنة الخامسة أنفقت وقتا أطول من اللازم في السنوات الاخيرة في معالجة ما ترتكبه هيئات الخبراء من أخطاء في التقدير ، وبصفة خاصة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة . وأشار إلى أن الجدول المنقّح للاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، المعتمد للتو خليق بأن يوفر أساسا للاستقرار خلال السنوات القليلة القادمة . ومع ذلك ، فإنه يتعين إيجاد حل لعدد من المشاكل المنهجية قبل انعقاد الدورة الخامسة والاربعين . وأهم هذه المشاكل على الاطلاق هي العلاقة بين الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ومجموع المكافآت . وينبغي للمعاشات أن تقوم على أساس المرتبات ، وليس على أساس بدلات تسوية مقر العمل . وذكر أن وفده قد أوضح بالفعل معارضته لإدخال عامل الاغتراب ، بأي شكل من الاشكال ، في الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، وانه سيعمل مع الوفود التي تشاطره الرأي على تحقيق إزالة هذا العامل من الجداول المقبلة . وأخيرا ، فإنه ينبغي من أجل تحقيق الانصاف والشفافية ، إزالة فارق تكاليف المعيشة بين واشنطن العاصمة ونيويورك من حسابات هامش صافي الاجر .

١٠ - السيد تيتامانتي (الارجنتين) : قال إن وفده ينظر إلى فقرة المنطوق الواردة في الجزء أولا من مشروع القرار A/C.5/41/L.14 بوصفها إشارة واضحة للجنة الخدمة المدنية الدولية إلى أن إزالة فارق تكاليف المعيشة بين نيويورك وواشنطن العاصمة غير مقبول . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.5/41/L.15 ، فإن وفده ، على الرغم من أنه لا يعترض على اعتماد هذا المشروع دون تصويت ، تساوره شكوك شديدة إزاء جدول المعاشات المقترح . وذكر أن لجنة الخدمة المدنية الدولية لم تتمكن من أن تؤسس

(السيد تيتامانتي ، الارجنتين)

أعمالها على مقترحات فنية صلدة ، ولم يكن ثمة تعاون كاف بين لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة . أما الجدول الذي تقترحه اللجنة الخامسة فيعكس حلا وسطا سياسيا لم تقدر بصورة كاملة النتائج القانونية المترتبة عليه . وقد أصبحت اللجنة الخامسة تعنى بمسائل تقنية ينبغي أن تتناولها لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية ، ولا تتوفر لدى الوفود الخبرة الفنية اللازمة لتناولها . ولم تتحقق الاهداف المتمثلة بعد في وضع جدول منصف ، وبدء فترة الاستقرار ، وعدم فرض أعباء تكاليف إضافية على الدول الاعضاء . ولا يمكن تحقيق هذه الاهداف إلا عن طريق وضع مبادئ واضحة منهجيا وتحظى بتاييد كامل من الجميع .

١١ - السيد العجوزي (الجزائر) : قال إنه إذا طرح مشروعا القرارين A/C.5/41/L.14 و L.15 للتصويت ، فإن وفده سيجد بعض الصعوبة في تاييدهما . وينبغي للجنة الخدمة المدنية الدولية ولمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية أن يتوليا الاعمال التقنية المتصلة بظروف الخدمة والمعنية بجدول الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي . ومسؤولية اللجنة الخامسة هي التحقق من أن النتائج التي تتوصل إليها هاتان الهيئتان تتطابق مع المبادئ التوجيهية التي تضعها الجمعية العامة بالنسبة لسياسة النظام الموحّد . ومع ذلك ، فإن اللجنة الخامسة ، في مواجهة التناقضات القائمة بين النتائج التي توصلت إليها لجنة الخدمة المدنية الدولية وتلك التي توصل اليها مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية ، اضطرت إلى القيام بالعمل من جديد ، ومن ثم تعقيد الحالة من الناحيتين القانونية والعملية على السواء . وأشار إلى أن مشروع القرار A/C.5/41/L.14 لا يوصي بحل مرضٍ لمشكلة فارق تكاليف المعيشة بين نيويورك وواشنطن العاصمة . وأعرب عن أمله في أن تأخذ لجنة الخدمة المدنية الدولية ، في المستقبل ، هذا الفارق في الاعتبار على النحو الواجب . أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.5/41/L.15 ، فإن وفده يجد صعوبة في فهم المنطق الفني الذي يقوم ، على أساسه ، الجدول الوارد في التذييل .

١٢ - السيد جاغواريبه (البرازيل) : قال إن وفده قرر تاييد مشروع القرار A/C.5/41/L.15 لأن الجمعية العامة تبعث ، في الجزء أولا من مشروع القرار A/C.5/41/L.41 ، برسالة واضحة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية مؤداها أن فارق تكاليف المعيشة بين نيويورك وواشنطن العاصمة عنصر أساسي في حساب الهامش بين الامم المتحدة والخدمة المدنية المقارنة ، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عندما تنظر لجنة الخدمة المدنية الدولية في جميع عناصر المنهجية والتوصيات المعدّة كي يُنظر فيها في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

(السيد جاغواريبه ، البرازيل)

١٣ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن وفده لم يعارض مشروع القرار A/C.5/41/L.15 ، فإنه يرى أن الموافقة على جدول جديد للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، بالنسبة للفئة الفنية وما فوقها ، ينبغي أن تكون رهنا باجراء مشاورات موسّعة وبالحصول على مشورة تقنية من هيئات الخبراء ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، فإن البرازيل تأسف لأن التعاون المطلوب بين لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لم يحدث بشكل كامل .

١٤ - السيد أورلاندو (الولايات المتحدة الأمريكية) : أعرب عن ارتياح وفده لأن اللجنة توصلت إلى توافق في الآراء بشأن مشروعي القرارين . وأضاف أنه طُلب إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية إعادة النظر في مسألة حساب الفارق بين نيويورك وواشنطن في الهامش . وعلى الرغم من أن هناك بالفعل فارقا في تكاليف المعيشة بين نيويورك وواشنطن ، فإن للخدمة المدنية المقارنة جدول مرتبات وطنيا موحدا بغض النظر عن الموقع وتكلفة المعيشة . ولذلك ، فإن إضافة عامل تسوية إلى مرتبات الخدمة المدنية المقارنة ، في حساب الهامش ليس دقيقا من الناحية الفنية ، كما أنه ليس من الضروري أن يطلب إلى اللجنة إعادة النظر في المسألة لأنها لم تنته من أعمالها المتعلقة بحساب الهامش ، ومن السابق لأوانه أن يطلب إليها استعراض أجزاء من عملها قبل الحصول على النتيجة الشاملة . وينبغي ألا تنظر اللجنة إلى هذا الطلب على أنه يخل بأعمالها . بل ينبغي أن يقوم أعضاء اللجنة ، بوصفهم خبراء مستقلين في إدارة شؤون الموظفين ، باستعراض الأمر بطريقة متزنة وفنية .

١٥ - وفيما يتعلق بتحديد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، أثنى على كل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية لما أبدياه من تحفظ في اقتراحاتهما . وذكر أن الهيئتين قد سلمتا تسليما تاما بالحاجة إلى تخفيض مستويات الأجور الداخلة في حساب المعاشات التقاعدية . وكان وفده يفضل اقتراح لجنة الخدمة المدنية الدولية لأنه كان سيوفر فوائد منصفة وكذلك وفورات للنظام الموحد تقدر بنحو ١١ مليون دولار . على أن وفده ، تحدوه روح التراضي ، قبل الجدول الذي وضع في اللجنة الخامسة . ومع ذلك ، فإن الوفورات الناتجة التي تقرب من ٩ ملايين من الدولارات هي وفورات هامة ، وإن كانت أقل من الوفورات التي ينطوي عليها اقتراح لجنة الخدمة المدنية الدولية .

١٦ - السيد ميكلسين (الدانمرك) : قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء المتعلق بمشروع القرار A/C.5/41/L.15 ، بما في ذلك الجزء ثانيا ، الفقرة ٢ (ب) . وذكر أن بلده ظل يؤيد دوما بقوة الإحترام الكامل للحقوق المكتسبة للمشتركين في صندوق المعاشات التقاعدية . ومع ذلك ، فينبغي أن تقوم الهيئات القضائية المختصة بتحديد تلك الحقوق . ولذلك فإن وفده يعرب عن تحفظاته بشأن الاستنتاجات المتعلقة بالحقوق المكتسبة المذكورة في الفقرة ٧٠ من تقرير مجلس المعاشات التقاعدية .

١٧ - السيد بيدنى (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إنه يجب أن تكون المعاشات التقاعدية للموظفين المدنيين الدوليين قريبة إلى أكبر حد ممكن من المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية المقارنة . ولذلك يجد وفده أن الجدول الجديد للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، الذي اقترحته لجنة الخدمة المدنية الدولية ، لا يمكن قبوله . وهو يعتبر أن الجدول الذي اعتمد - والذي لم يوافق عليه إلا بسبب الوفورات العامة الناجمة عنه البالغة حوالي ٩ ملايين من الدولارات - بمثابة تدبير انتقالي بانتظار اعتماد جدول أدنى من ذلك من شأنه أن يكفل المساواة في المعاشات التقاعدية بين الأمم المتحدة والخدمة المدنية في الولايات المتحدة . أما فيما يتعلق بالفارق في تكلفة المعيشة بين واشنطن ونيويورك ، فإن قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية بعدم أخذ ذلك في الاعتبار ، هو قرار استند عن صواب إلى ممارسة الخدمة المدنية المقارنة .

١٨ - واسترسل يقول إن مشاريع القرارات التي اعتمدت للتو تتضمن عددا من الأحكام التي ستكفل تحقيق وفورات وتحسين نظام المرتبات في الأمم المتحدة ، ولذلك فإن وفده وافق على قبولها دون تصويت . وقال إنه يأمل ، فضلا عن ذلك ، في استمرار التقليد المعمول به في اعتماد القرارات المتعلقة بمسائل المرتبات بتوافق الآراء . بيد أنه حث الوفود على أن تبدي ، في ضوء الأزمة المالية ، مزيدا من الشعور بالمسؤولية في معالجتها لأمور لها آثار مالية هامة .

١٩ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال إنه يجب ألا يتم اتخاذ تدابير للتوفير على حساب الموظفين المتقدمين في السن . وأضاف أنه ذُكر لدى مناقشة عامل الاغتراب أن المتقاعد الذي يعود إلى بلده بعد بقائه سنوات عديدة في الخارج يكون مغتربا في وطنه . وذكر أن وفده قبل الحل التوفيقي ، لكنه يود أن يلاحظ أن الفقرة ٦ من مشروع القرار A/C.5/41/L.15 ترجو من لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تعمل "بالتعاون الكامل مع مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة" ، وأضاف أن عبارة "الكامل" استعملت للتأكيد على ضرورة مثل هذا التعاون .

٢٠ - السيد فورشيل (السويد) : قال إن وفده يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثلا الجزائر والبرازيل ، من بين ممثلين آخرين ، والتي مؤداها أن العمل المنجز في المشاورات غير الرسمية هو عمل متخصص من النوع الذي ينبغي للجنة الخامسة أن تقوم به عادة . وأعرب عن أمله الشديد ، لذلك ، أن يجري التعاون بين لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس صندوق المعاشات التقاعدية على نحو أيسر في المستقبل .

٢١ - السيد هولبورن (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال إن وفده قد انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروعي القرارين A/C.5/41/L.14 و L.15 ، رغم أن لديه تحفظات تتعلق بأحكام معينة فيهما ، لأنه يرى وجوب أن يكون هناك اتفاق عام بشأن القرارات التي لها آثار بعيدة المدى على الأمم المتحدة والنظام الموحد . وقال إن وفده يرغب في مشاهده فترة استقرار في مجال الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي .

البند ١١٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (تابع)

مرتب الأمين العام وبدله التقاعدي ، والمرتب والأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/41/7/Add.11)

٢٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قدم تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوارد في الوثيقة A/41/7/Add.11 ، فقال إن مشروعي القرارين A/C.5/41/L.14 و L.15 وافقا على أن يبدأ العمل ، اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، بالجداول الجديدة للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين والأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للفئة الفنية والفئات الأعلى . وحاولت اللجنة الاستشارية ، في تقريرها ، التنبؤ بتلك التطورات وبما قد يترتب عليها من آثار في مرتب الأمين العام وبدله التقاعدي ، والمرتب والأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقال إن التقرير يقتفي أثر تطور الإجراء الذي حدد بموجبه الحد الأقصى من البدلات التقاعدية الحالية . وأعلن أن الأمين العام ليس عضوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة . وأن بدله التقاعدي لم يربط إطلاقا بجداول الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي . وقال إن اللجنة الاستشارية توصي ، للأسباب المقدمة في الفقرة ٤ من تقريرها ، بأن يستمر العمل بالحد الأقصى للبدل التقاعدي الحالي ، وأن يعاد فحص طريقة تحديد البدلات عندما يحدث

(السيد مسيلي)

المزيد من التغيرات في مرتب الامين العام أو حين تتناولها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، أيهما أسبق .

٢٣ - وأعلن أن اللجنة الاستشارية أشارت (الفقرة ٥) إلى أنه سيكون من الضروري ، كنتيجة مرتبة على الجدول الجديد للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين ، أن ينقح المرتب الإجمالي للامين العام . وقد أوصت اللجنة بمرتب إجمالي جديد قدره ١٦١ ١٣١ دولارا اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، بالمقارنة بمرتب اجمالي حالي قدره ٣٠٠ ١٦٣ دولار . ولن يتأثر صافي الاجر بهذا التغيير .

٢٤ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية أوصت أيضا (الفقرة ٦) بتطبيق جدول جديد للاقتطاعات الالزامية للمدير العام ومدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ينتج عنه خفض في مرتبيهما الإجماليين من ١١٥ ١٥٩ دولارا إلى ٤٢٩ ١١٩ دولارا اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ . وقد حدد المستوى الحالي لاجرهما الداخل في حساب المعاش التقاعدي عن طريق الاستقراء من جداول الاجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي للفئة الفنية والفئات الاعلى ، مع مراعاة الجدول الجديد الموصى به في مشروع القرار A/C.5/41/L.15 . وأوصت اللجنة الاستشارية بأن يحدد مستوى أجرهما الداخل في حساب المعاش التقاعدي بمبلغ ٩٠٠ ١٣٦ دولار اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ (الفقرة ٨) .

٢٥ - وذكر أن توصيات اللجنة الاستشارية ستؤدي إلى توفير صاف ضئيل ، وأنه من غير الضروري بالتالي تعديل المخصصات في الوقت الحالي . وقال إن مشروع القرار الذي يتضمن توصيات اللجنة الاستشارية يرد في مرفق تقريرها .

٢٦ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي إعتراض فسيعتبر أن اللجنة راغبة في أن تعتمد بدون تصويت مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الوثيقة A/41/7/ddd.11 .

٢٧ - وقد تقرر ذلك .

مشروع تقرير اللجنة الخامسة (A/C.5/41/L.16).

٢٨ - السيد هيريجانتو : (اندونيسيا) ، المقرر : قدم مشروع تقرير اللجنة الخامسة بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (A/C.5/41/L.16) قائلا إن الفرع ثانيا يعطي قائمة بالزيادات والتخفيضات التي وافقت عليها اللجنة في دورتها الحادية والاربعين فيما يتعلق بالتقديرات المنقحة والآثار المالية المترتبة ، ويبين التعديلات التي يلزم إدخالها على الاعتمادات وتقديرات الايرادات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٤٠ . وأضاف انه يرد ذكر التعديلات التي وافقت عليها اللجنة في مشروعي القرارين الثالث الف وباء في الفرع رابعا .

٢٩ - وقال إن الفرع ثالثا يلخص المواضيع الخاصة التي نظرت فيها اللجنة ، وانه ستجرى إضافة موضوع ثامن عشر هو مكافآت الامين العام والمدير العام ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٣٠ - وأضاف ان الفرع رابعا يتضمن مشاريع القرارات . وأوضح انه قبل تقديم التقرير الى الجمعية العامة ، سيضاف فرع عاشر الى مشروع القرار الاول يتضمن مقرر اللجنة بشأن المكافآت التي أشار اليها توا .

٣١ - اعتمدت الفروع أولا وثانيا وثالثا ومشروعي القرارين الاول والثاني .

٣٢ - الرئيس : قال إنه سيتم إجراء تصويت مسجل بشأن مشروع القرار الثالث الف ، بناء على طلب ممثل الولايات المتحدة .

٣٣ - السيد موستونين (فنلندا) : تحدث باسم بلدان الشمال الاوروبي الخمسة فقال تعليلا للتصويت قبل التصويت انه إذا كان المبتغى هو ضمان تمويل انشطة الامم المتحدة بشكل منتظم ، فمن الضروري التوصل الى اتفاق واسع النطاق فيما يتعلق بمستوى ومضمون الميزانية ، وجدول الانصبة المقررة ، ودفع الانصبة المقررة . وبين أن وفود بلدان الشمال الاوروبي قبلت الزيادة الممتدلة نوعا ما في التقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، التي كان سبب الجزء الاكبر منها التقلبات في أسعار العملات وانها اعتبرت ، في الواقع ، أن هذه التقديرات تمثل درجة كبيرة من ضبط النفس . وقال إن تحفظات تلك البلدان تتعلق باستمرار ممارسة الامتناع عن دفع الانصبة المقررة مما يهدد تمويل انشطة الامم المتحدة . وأعرب عن أمل بلدان الشمال الاوروبي في أن تبذل جهود جادة من أجل ضمان مصداقية الامم المتحدة وقابليتها المالية على البقاء .

٣٤ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال إنه لن يمكن تحقيق الهدف المتعلق بتدعيم دور الامم المتحدة ليكون له أثر ايجابي ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية ، إلا عن طريق الاستفادة من الاموال المتاحة بشكل اكثر فعالية ورصد توزيع المهام داخل الادارات المختلفة ، وخاصة باستبعاد المبادرات ذات الاولوية الدنيا . واضاف قائلا انه يتعين في ظل الازمة المالية الحالية ، وفي الوقت الذي تقلص فيه الدول الاعضاء ميزانياتها الوطنية ، فرض إنضباط صارم على تمويل المنظمات الدولية ، ولا سيما تفادي زيادة التكاليف الادارية . ذلك أن أي زيادة لا موجب لها في الاشتراكات المقررة قد يترتب عليها نتيجة غير مرغوبة ، هي تقليل التبرعات المقدمة من الدول الاعضاء .

٣٥ - وأعرب عن قلق وفده الشديد إزاء تكرار الطلبات بتقديم أموال اضافية في منتصف فترة السنتين ، والدراسة المحدودة التي أولتها اللجنة الخامسة لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، واستمرار التوزيع الجغرافي للموظفين في الامانة العامة بشكل غير مرض ، واشار الى أن بلده ممثلة تمثيلا ناقصا في الامانة العامة . وعلاوة على ذلك ، فان نطاق الانصبة المقررة كان مجحفا بالنسبة لايطاليا بعدم مراعاة عددا من العوامل والبيانات ذات الصلة . وأعرب عن اعتقاد وفده بضرورة الا تتجاوز التكاليف المالية للبرامج المختلفة الاعتمادات الاولية . وأوضح أن الميزانية يجب أن تمثل الحدود التي تنفذ في إطارها الانشطة المختلفة لفترة السنتين ، وأنه ينبغي تمويل الاعتمادات الاضافية من الموارد القائمة . واختتم كلمته قائلا أن وفده لا يسعه ، لكل هذه الاسباب ، تاييد طلب الحصول على اعتمادات اضافية لفترة السنتين الحاليتين وسيمتنع عن التصويت على مشروع القرار الثالث ألف .

٣٦ - السيد فيزليخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إنه ينبغي تمويل النفقات الاضافية التي تنشأ خلال فترة الميزانية من الموارد القائمة ، ومن بينها الموارد التي توفرت نتيجة إلغاء الانشطة التي فات أوانها أو التي لها فائدة محدودة . واضاف قائلا إنه ينبغي تعويض التكاليف الاضافية الناجمة عن التضخم وعدم استقرار العملة ، جزئيا ، من خلال التبرعات المقدمة من البلدان التي يوجد فيها مقار للامم المتحدة لان وجود مرافق الامم المتحدة في أراضيها يزود البلدان المعنية بايرادات كبيرة . واشار الى أن الامانة العامة ينبغي أن تبدأ في إجراء مشاورات مع هذه البلدان بشأن هذا الموضوع . وفضلا عن ذلك ، فإن ثمة اعتمادات توفر لانشطة تخالف الميثاق . وتبعا لذلك ، فان وفده سيصوت بمعارضة الاعتمادات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

٣٧ - السيد تاكاسو (اليابان) : قال إنه على الرغم من الجهود التي بذلت للحد من احتياجات اضافية في بعض المجالات ومن وجود بعض الدلائل المشجعة على تطبيق اصلاح اداري ومالي ، فان وفده لديه عدد من التحفظات على عدة جوانب في الميزانية البرنامجية . أولا ، إن الانشطة الاضافية المقترحة والاعتمادات المنقحة ستزيد الميزانية بشكل كبير ، مما يزيد من العبء الملقى على كاهل الدول الاعضاء . فمن الصعب قبول حالة تخفض فيها النفقات بحوالي ١٠ في المائة ومع ذلك تحديد اشتراكات الدول الاعضاء على أساس مستوى أعلى من الاعتمادات . وثانيا ، ان الاعتمادات المنقحة لا تعكس نفقات مثل تلك المتعلقة بتصنيف وظائف فئة الخدمة العامة ، وبالتالي فهي تبخس المستوى الحقيقي للانفاق . وثالثا ، ان وفده يلاحظ بقلق أنه على الرغم من الجهود العامة المبذولة لاحتواء النمو ، فقد تمت الموافقة على أنشطة اضافية هامة أثناء الدورة دون إيلاء المراعاة للازمة المالية الراهنة . وأوضح أن وفده تبعا لذلك غير مقتنع بأنه تم بذل كل جهد ممكن لتقليل الاضافات . وأعرب عن قلق وفده البالغ أيضا إزاء تزايد الاتجاه لإهمال التوصيات المعقولة التي أصدرتها اللجنة الاستشارية ، ومن بينها تلك المتعلقة بسداد قرض اليونيدو وتصنيف وظائف موظفي فئة الخدمات العامة في نيويورك .

٣٨ - واختتم كلمته قائلا إنه على الرغم من هذه التحفظات ، فإن وفده ، بسبب التزامه العميق ازاء الامم المتحدة ورغبته في تشجيع الامانة العامة والهيئات الحكومية الدولية على تنفيذ الاصلاحات الادارية والمالية اللازمة ، لن يعارض الاعتمادات المنقحة . ولكنه سيرقب عن كثب تنفيذ الميزانية في سنة ١٩٨٧ .

٣٩ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : لاحظ أن صافي متطلبات الموارد للميزانية المنقحة يمثل زيادة قدرها ٤,٥ في المائة بالنسبة للسنة الماضية ، وقال انه بينما حدث تباطؤ كبير في نمو البرنامج فإن تكاليف ادارة المنظمة مستمرة في الارتفاع بمعدل غير مقبول . وذكر أن نسبة الاضافات الى الميزانية ، التي تقدم في شكل تقديرات منقحة وآثار مترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع قرارات مقدمة من لجان رئيسية اخرى ، أقل بكثير من الدورات السابقة ، وأن وفده يأمل أن يستمر هذا الاتجاه . وأضاف قائلا ان القرار المتعلق بالمعاشات التقاعدية الذي أوصت به اللجنة الخامسة يستند الى الجهود التي بذلت في الماضي لتقييد نمو تكاليف الموظفين ، التي تشكل ثلاثة أرباع ميزانية الامم المتحدة ، وأن التقيّد في هذا المجال معناه أن معدلات النمو البرنامجي أعلى نسبيا في وجوه إنفاق أخرى . وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة الاستشارية تستحق الثناء لما قدمته من مساهمات من أجل تقييد الميزانية ، وقال ان وفده موّت معارضا اقتراحات كان من المحتمل أن يؤيدها لولا أن

(السيد ميشالسكي ، الولايات المتحدة الامريكية)

اللجنة الخامسة رفضت توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلقة بتسديد قرض اليونيدو وعملية إعادة تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة في نيويورك .

٤٠ - ومضى قائلا انه بالرغم من النمو البرنامجي المتواضع نسبيا ، فما زال مجموع الموارد المطلوبة مفرط ، ولذلك فإن وفده سيصوت ضد الاعتمادات المنقحة . فهو يعتقد أن الموارد المتوفرة يجب أن تستوعب الزيادات الناجمة عن التغيرات في أسعار العملات حيثما كان ذلك ممكنا . وقال انه في حين يعتقد وفده أن الميزانية تحتوي على أمور كثيرة جديرة بالثناء ، فهو يرى أيضا ان تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى وتحسين عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بشؤون الميزانية أمران ضروريان لقدرة المنظمة على البقاء في المدى الطويل .

٤١ - السيد موري (المملكة المتحدة) : قال ان الظروف التي ينظر فيها في الاعتمادات المنقحة مختلفة اختلافا ملحوظا عن الظروف التي جرت فيها عملية مماثلة قبل سنتين . فالتغير في أسعار العملات أصبح في غير صالح الامم المتحدة ، كما أن الوضع النقدي للمنظمة خطير للغاية . ولذلك فإنه من المناسب أن جهودا حقيقية تُبذل لزيادة كفاءة ادارة المنظمة وأن لجنة رئيسية أخرى ، على الاقل ، قد امتنعت عن اعتماد أي قرار تترتب عليه آثار مالية . ورغم احتمال أن يبقى النمو الحقيقي للميزانية مماثلا تقريبا للنمو المسجل في الفترة الذي اعتمدت فيها الميزانية ، فإن ذلك يعود على الاقل جزئيا الى الاساس غير المرضي الذي يُحسب النمو الحقيقي استنادا إليه ، إذ أن الانصبة المقررة على الدول الاعضاء سترتفع في سنة ١٩٨٧ بحيث تتجاوز المستوى الذي يمكن عزوه الى تقلبات أسعار العملات والتضخم . وسيكون من مصلحة الجميع العمل على وضع آلية تمكّن كافة الاطراف من التأكد في بداية فترة السنتين من المبلغ الدولاري الاقصى المطلوب من الدول الاعضاء والمتاح للامين العام .

٤٢ - وبيّن أن وفده سيصوت ضد الاعتمادات المنقحة للميزانية لانه ينادي دائما بوجوب تمويل الانشطة الاضافية عن طريق إعادة توزيع الموارد الموجودة . وقال انه ثمة ما هو غير واقعي في طلب الاعتمادات نظرا لان اللجنة تفكر في الوقت نفسه في وضع اقتراح منفصل لتخفيض الانفاق بمبلغ قدره ٨٥ مليون دولار ، وسيكون من شأن ذلك تخفيض انجاز البرنامج الى مستوى أقل بكثير من نسبة ١٠٠ في المائة . وأضاف انه لا يمكن تحمل اختلال التوازن هذا الى أجل غير مسمى .

٤٣ - السيد اودوبيمي (نيجيريا) : قال إن وفده يؤيد بصفة عامة الاعتمادات المنقحة ، التي لا تعد كبيرة جدا ، وانه سيصوت مؤيدا لها . وان من غير الواقعي ان نتوقع ان تستوعب في الميزانية تكاليف تقلبات أسعار العملات والتضخم . وعلاوة على ذلك ، فإن بعض المصروفات الاضافية المطلوب من اللجنة اعتمادها تنشأ عن مقررات يتخذها مجلس الامن ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية .

٤٤ - السيد هولبورن (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال إن وفده يعترف بإحراز بعض التقدم ، غير أن لديه تحفظات كبيرة بشأن ثلاثة مجالات أولا ، في حين ان الجزء الاكبر من الزيادة في الميزانية يرجع الى تقلبات اسعار العملات ، وهو أمر لا تملك المنظمة السيطرة عليه ، فإن مجموع الزيادة الصافية تقارب ٦١ مليون دولار . وثانيا سيتم تحديد الانصبة المقررة على الدول الاعضاء على أساس مستوى انفاق وهمي الى حد ما لان الجميع يعلمون أن الموارد المرجح توفرها ستقل عن مستوى الاعتمادات بما يقرب من ١٠٠ مليون دولار . ثالثا ، ان وفده يشعر بعميق القلق لأن اللجنة الخامسة نقضت توصيات اللجنة الاستشارية . ولذلك ، فإنه سيمتنع عن التصويت على الاعتمادات المنقحة .

٤٥ - السيد مدهو (كينيا) : اثنى على الامين العام لما بذله من جهود من أجل وقف نمو الميزانية . ولاحظ ان الزيادة البالغة ٦١ مليون دولار تمثل زيادة لا تتجاوز ٤ في المائة تقريبا ، فسأل الامانة العامة عن النسبة المئوية في هذا المبلغ التي تعزى الى التضخم والتقلبات في اسعار العملة .

٤٦ - وذكر ان القاء نظرة سريعة على بنود النفقات يبين ان البرامج التي نقحت بالخفض هي البرامج التي تستهدف البلدان النامية . وأعرب عن أمله في امكان عكس هذا الاتجاه . وأشار الى ان الحالات التي نقحت فيها الاعتمادات بالزيادة ترجع أساسا لمقررات اتخذتها هيئات مثل مجلس الامن . وأعرب عن اعتقاده بانه تم اتخاذ كل الاجراءات الممكنة وان الزيادة المتواضعة المطلوب من اللجنة اعتمادها هي أمر لا يمكن تفاديه . وذكر أن وفده تبعا لذلك ، سيؤيد الاعتمادات المنقحة .

٤٧ - السيد روي (الهند) : أعلن تأييده للآراء التي أعرب عنها ممثلو نيجيريا وكينيا وفنلندا . وقال انه يجري تركيز الاهتمام على جوانب الميزانية المتعلقة بالنفقات في حين تغفل الايرادات تماما . وأشار الى ان النهج الذي يتبعه عدد من أعضاء اللجنة الذين يحثون على تخفيض النفقات بحيث تتواءم مع الموارد المتاحة هو بمثابة تقنين الممارسة المتمثلة في حجب الاشتراكات المقررة . وقال ان هذا النهج غير مقبول على الاطلاق ، وانه يجري أيضا اغفال ما للأزمة المالية من أثر سلبي خطير

(السيد روي ، الهند)

على البرامج . وأوضح ان جميع البرامج المدرجة في الميزانية البرنامجية قد اعتمدتها الجمعية العامة وان السبب الوحيد في تاثر البرامج هو حجب دول معينة لاشتراكاتها المقررة . ونتيجة لذلك ، فإن الدول الاعضاء التي تدفع اشتراكاتها المقررة كاملة إنما تعين ، في الواقع ، الدول الاعضاء التي حجبت جزءا من اشتراكاتها المقررة .

٤٨ - وذكر أن قدرا حميدا من ضبط النفس قد أبدي فيما يتعلق بالاضافات . ووجه سؤالا بهذا الشأن الى الامانة العامة عن النسبة المئوية للاضافات الناجمة عن الانشطة المستمرة ذات الطابع السياسي ، والتغيرات في أسعار الصرف ، والتضخم ، والانشطة الاضافية . واختتم كلمته قائلا إن وفده سيصوت مؤيدا للاعتمادات المنقحة .

٤٩ - السيد بور (فرنسا) : قال إنه صحيح ان النسبة المئوية للزيادة في الاعتمادات المنقحة اقل منها في فترة السنتين السابقة ، ولكنها مازالت تعد مرتفعة بدرجة كبيرة . وأعرب عن تاييده للوفود التي ترى انه تم احراز تقدم كبير وان الفضل في ذلك يرجع الى الجهود التي بذلتها إحدى اللجان . ودعا جميع اللجان الرئيسية الى فرض قيود مماثلة . ولاحظ ان ما يقرب من ٣٦ مليون دولار من الاعتمادات المنقحة ترجع الى التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف والتضخم ، فاعرب عن أمله في أن يحرز تقدم ايضا في التوصل الى آلية أفضل لتقرير المبالغ الدولارية المطلوبة لاي فترة من فترات السنتين . تقديرا دقيقا .

٥٠ - وأعرب عن قلقه إزاء قيام اللجنة الخامسة باتخاذ بعض القرارات دون ايلاء المراعاة الواجبة لتوصيات اللجنة الاستشارية . وقال ان هذا تطور باعث على الاسف ، وقد يؤدي في النهاية الى تقويض سلطة اللجنة الاستشارية . واختتم حديثه قائلا إن وفده قد صوت ضد بعض الاعتمادات المنقحة ولذا فإنه يجد لزاما عليه ان يمتنع عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع .

٥١ - السيد فان دن هوت (هولندا) : قال إن وفده لا يمكن ان يصوت بتاييد مشروع القرار الثالث ألف ، لانه يعترض بشدة على الممارسة المتمثلة في إضافة تكلفة البرامج أو الانشطة الى الميزانية البرنامجية . ولهذا فإنه سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار الثالث ألف . ولما كان مشروع القرار المذكور يرتبط ارتباطا وثيقا بمشروع القرار الثالث جيم الذي يتناول تمويل الاعتمادات المنقحة ، فإن وفده سوف يمتنع كذلك عن التصويت على مشروع القرار هذا . ولاحظ ان اللجنة تنظر في مشاريع القرارات المتعلقة بالميزانية البرنامجية في وقت تقوم فيه بعض الدول الاعضاء بحجب

(السيد فان دن هوت ، هولندا)

وتأخير دفع اشتراكاتها . وأشار الى أن هذه الممارسة أوجدت أزمة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل . وهناك خطأ أساسي يتمثل في أن الدول الاعضاء التي تدفع اشتراكاتها كاملة وعلى وجه السرعة تشهد نقصا في انجاز البرامج ، ومن ثم فهي تجد أن عليها أن تدفع المزيد لقاء الاقل .

٥٢ - السيدة بروكوفيتش (يوغوسلافيا) : أيّدت الآراء التي أعرب عنها ممثلو الهند وكينيا ونيجيريا . وقالت إن وفدها سيصوت مؤيدا مشروع القرار الثالث ألف ، بالنظر الى الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تنفيذ تدابير خفض التكاليف .

٥٣- وأجري تصويت مسجل على مشروع القرار ثالثا ألف .

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اكوادور ، اندونيسيا ، أوروغواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بنما ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

الممارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، اسرائيل ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، فرنسا ، فيجي ، هولندا ، اليابان .

٥٤- اعتمد مشروع القرار ثالثا ألف بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ١٤ صوتا وإمتناع ٩ أعضاء عن التصويت .

٥٥- الرئيس : دعا الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات لتعليل تصويتهم بعد التصويت الى أن تفعل ذلك .

٥٦- السيد جاغواريبه (البرازيل) : قال ان وفده وان كان قد صوّت تاييدا لمشروع القرار إلا أنه يشعر بالقلق إزاء خفض الاعتمادات المخصصة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وفي حالة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، فسوف يكون الخفض اكبر بكثير اذا ما أخذ في الاعتبار مبلغ ٤١٠ ٠٠٠ دولار الذي اعتمد في اطار الباب ٣٣ من اعتمادات الميزانية المنقحة للتشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لأماكن العمل .

٥٧- السيد كازيمبي (زامبيا) : أعرب عن قلقه لخفض الموارد المخصصة للجان الاقليمية ، ولاسيما في مجال تنفيذ البرامج . وقال انه ينبغي ، في رأيه ، أن تتحمل الوفود التي امسكت عن دفع اشتراكاتها المقررة النتائج المنصوص عليها بموجب الميثاق .

٥٨- السيد ديفرو (بلجيكا) : قال انه رغم التدابير الايجابية المتخذة في شؤون الميزانية ، فقد امتنع وفده عن التصويت على مشروع القرار لانه يشعر أن الامر ما زال يحتاج الى قدر كبير من التحسينات . ولم يتم احراز أي تقدم في المسألة الصعبة والهامة المتعلقة بإجراءات اتخاذ القرارات الخاصة بالميزانية . ولم تحرز الجمعية العامة أي تقدم في تحديد الانشطة الهامشية أو التي فات أوانها والتي من شأن استبعادها الافراج عن موارد اضافية من أجل الاضطلاع بانشطة جديدة . وأضاف ان مقترحات الميزانية لم تُتَح للوفود في وقت مبكر يكفي لإجراء تحليل واف ، وأنه على الرغم من الازمة الراهنة فلم يبذل جهد كاف لتحسين نوعية إدارة موارد المنظمة . وأخيرا ، لاحظ أن البلدان التي سددت اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد قد فعلت ذلك على أساس مجموع الميزانية . غير أنه لا يمكن تنفيذ بنود الميزانية بالكامل نتيجة لتدابير الاقتصاد في التكاليف التي اقتضتها الازمة المالية .

٥٩- السيدة كوهين اورانتيس (غواتيمالا) : طلبت أن يدرج في المحضر أن وفدها قد تحفظ فيما يتعلق بخفض الاعتمادات المخصصة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٦٠- السيد بالما (هندوراس) : قال ان وفده وان كان قد صوت مؤيدا لمشروع القرار فإنه يشعر بقلق عميق تجاه الخفض الحادث في دعم الانشطة التي تعود بالنفع على البلدان النامية ، خاصة في ضوء الزيادات الكبيرة في الاعتمادات المخصصة للتكاليف الادارية . وينبغي للامم المتحدة أن تزيد من تركيز اهتمامها ، في المستقبل ، على وسائل توفير قدر أكبر من المساعدة للبلدان النامية .

٦١- السيد منير الزمان (بنغلاديش) : قال ان وفده لو كان حاضرا اثناء التصويت لصوت مؤيدا لمشروع القرار .

٦٢- السيد خان (المملكة العربية السعودية) : قال ان وفده وان كان قد صوت مؤيدا لمشروع القرار إلا انه يشعر بالقلق ازاء خفض الاعتمادات المخصصة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجان الاخرى التي تخدم المناطق النامية . واشار الى ان اللجنة الاقتصادية لاوروبا هي اللجنة الاقليمية الوحيدة التي نقحت اعتماداتها بالزيادة وان جزءا كبيرا من القيمة الحقيقية للزيادة المقترحة في الاعتمادات المخصصة للجان الاقليمية الاخرى قد ابطله التضخم والتقلبات في اسعار العملة . واخيرا ، هناك تدقيق كبير للغاية في الميزانية فيما يتعلق بالمصروفات دون تدقيق كاف فيما يتعلق بالايرادات .

٦٣- السيد هاران (اسرائيل) : قال انه عندما تم اعتماد الميزانية البرنامجية للمرة الاولى في عام ١٩٨٥ اعرب وفده ، في ضوء القضايا العالمية الخطيرة التي من المطلوب ان تتخذ المنظمة اجراء بشانها ، عن رأي يفيد بانه لا يوجد مبرر لمستوى الموارد المخصصة لانشطة هيئات مثل اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة . والواقع أنها ممارسة ثابتة لاعتماد زيادات في كل عام في الموارد المرصودة للهيئات المعنية بالشرق الاوسط . لذلك فقد صوت وفده ضد مشروع القرار وسوف يواصل التصويت ضد اقرار اعتمادات مماثلة حتى يحين الوقت الذي تقوم فيه المنظمة بتوزيع جهودها ومواردها بالتساوي ودون تمييز بحثا عن حلول لمشاكل السلم والامن .

٦٤- السيد دانوس (شيلي) ، بتاييد من السيدة كارامكو (بوليفيا) : اعرب عن القلق للنقصان الكبير في الاعتماد المخصص للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والكاريبي .

٦٥- السيد سالزار سانسيس (اكوادور) : قال ان امريكا اللاتينية تتحمل عبئا من اثقل اعباء الديون في العالم . وتساعد أعمال اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والكاريبي الاقليم مساعدة كبيرة في مفاوضاته بشأن الديون وسيكون من المؤسف اذا أدى النقصان في اعتمادات اللجنة الى تقليص انشطتها .

٦٦- السيد نفايزا (جمهورية تنزانيا المتحدة) : أعرب عن القلق ازاء النقصان في اعتمادات اللجنة الاقتصادية الافريقية .

مشروع القرار ثالثا باء

٦٧- بناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، اجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار ثالثا باء .

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بنما ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساموا ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، منغوليا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هندوراس .

٦٨- اعتمد مشروع القرار ثالثا باء بأغلبية ٩١ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت .

٦٩- السيد منير الزمان (بنغلاديش) : قال انه لو كان وفده قد حضر اثناء التصويت لكان قد صوت لصالح مشروع القرار .

مشروع القرار ثالثا جيم

٧٠- بناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار ثالثا جيم .

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساموا ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ،

مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، فرنسا ، هندوراس ، هولندا ، اليابان .

٧١- اعتمد مشروع القرار ثالثا جيم بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل ١٣ صوتا وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت .

٧٢- السيد غريفث (استراليا) : تكلم لتعليل التصويت بعد التصويت ، فقال انه في حين ان وفده يقر بما اضطلع به من جهود لتقليص النفقات في بعض المجالات ، إلا انه لم يكن بوسعه أن يؤيد الاعتمادات الاضافية المطلوبة . ولم يتم ايلاء ما يكفي من الاولوية لاستيعاب الزيادات في التكاليف ، مثل الزيادات الناجمة عن تقلبات العملات ، بالنظر بصفة خاصة للمكاسب غير المعلنة الكبيرة التي تحققت في فترة السنتين السابقة . وقد تم وضع واعتماد الميزانية البرنامجية المنقحة مع ايلاء الاعتبار الواجب للازمة المالية أو لاراء الدول الاعضاء بشأن توصيات فريق الـ ١٨ . ويعارض وفده من حيث المبدأ أي نوع من الاضافات في ميزانية الامم المتحدة ، ويعارض ، بصفة خاصة ، الممارسة التي ما زال يتبع فيها تكبد نفقات اضافية فيما يتصل بانشطة مستمرة أو متكررة للالتفاف حول عملية ميزانية السنتين وإخفاء النمو الحقيقي . وعلاوة على ذلك ، فهو يشعر بالقلق ازاء عدم اجراء مشاورات بشأن مسائل هامة في الميزانية والاسلوب الذي تم به توجيه انظار الدول الاعضاء اليها في آخر لحظة . وليس من شأن الافتقار الى الوضوح في وثائق ميزانية الامم المتحدة ما يطمئن الوفود على أنه تجري

(السيد غريغ ، استراليا)

ادارة ماليات المنظمة ادارة سليمة . واعرب عن اسف بلده لعدم احراز تقدم نحو الاتفاق على اجراء اصلاح خلال الدورة الحالية ، وقال ان موقف بلده بشان دفع الحصة المقررة على استراليا من الاموال الاضافية المطلوبة سياخذ في الحسبان التقدم المحرز في عملية الاصلاح وسيكون موضوعا ستنظر فيه الحكومة بمزيد من التفصيل .

٧٣- السيد اودوبيمي (نيجيريا) : تكلم لتعليل التصويت بعد التصويت ، فقال انه في حين ان وفده صوت تاييدا لمشروع القرار ثالثا جيم ، إلا انه لا يوافق على احتباس دول اعضاء لجزء من الانصبة المقررة عليها . وتحتاج المنظمة الى قاعدة متينة لتمويل انشطتها وهذه الممارسات تنال من قدرتها المالية على البقاء .

٧٤- الرئيس : قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ١١٠ من جدول الاعمال .

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/41/3)

٧٥- الرئيس : اقترح أن توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بان تحيط علما بالفصول التي احيلت الى اللجنة الخامسة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصول الاول والرابع (الفروع من الف الى جيم) والخامس (الفروع الف وجيم و واو) والسادس (الفرعان باء وجيم) ومن السابع الى التاسع) .

٧٦- وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠